

التحدي الأكبر.. حدود الأمن الغذائي في تونس زمن كورونا

إهمال القطاع الزراعي والتخبط السياسي يحولان دون تحقيق اكتفاء ذاتي من الحبوب



وضع معيشي مقلق

إلى أن المواصلة في استيراد القمح التي جعلت إنتاج الحبوب في تونس عملية غير مربحة بالنسبة للكثير من المزارعين. وبين جبنون بالقول "يتم دعم بعض الأسمدة والمنتجات الفلاحية وهو دعم يذهب إلى المزارعين ولا يصل إلى المزارعين، وبالتالي نجد أن نسبة التغطية الفلاحية رغم أنها أعلى نسبة في الميزان التجاري إلا أنها تحمل نقاط ضعف عديدة في قطاع الحبوب".

وفي الوقت الذي يعتقد فيه جبنون أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلب المزيد من الاستثمار في القطاع، يرجع خبراء صعوبات تحقيق ذلك ولاسيما في مادة الحبوب، إلى الأزمة الصحية العالمية وأثار التراجع الحاد في الاقتصاد. وبلغت الخبير الاقتصادي بسام النيفر لـ "العرب" إلى ضغوط كبيرة يتعرض لها قطاع الحبوب جراء ارتفاع الاستهلاك خاصة في فترة الحجر الصحي. وكشف أن زيادة وتيرة "توريد الحبوب أثرت سلبا على الميزان التجاري للبلاد".

ووفق آخر إحصائيات نشرها المرصد الوطني للفلاحة، سجل الميزان التجاري الغذائي نهاية يوليو الماضي عجزا بلغ 222.4 مليون دينار (81.5 مليون دولار) غير أنه تراجع بما يقدر بحوالي 578.9 مليون دينار (212 مليون دولار) مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

الضامن الوحيد للأمن الغذائي الوطني.. ودعا إلى استثمار هذه الأزمة بإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي، ودعمه بكل الأشكال وتوفير الإمكانيات المالية خاصة عبر المؤسسات المصرفية المحسوبة على هذا القطاع.

ومع أن تونس دولة قائمة على الزراعة إلا أنها عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، بسبب العوامل المناخية غير المستقرة وشح المياه والجفاف وأيضا بسبب صعوبات جمة يعاني منها الفلاحون.

نقص مواد الإنتاج

حسب تقارير إعلامية محلية، دقت القابضة التونسية للفلاحين ناقوس الخطر لفقدان مواد تدخل في عمليات الإنتاج مثل دبال وسييار 45 والأمونيتر من البلاد وهي مواد ضرورية لتخصير الموسم الزراعي المقبل، منددة بنقص الدعم الحكومي.

ويشير الصادق جبنون الخبير الاقتصادي والاستشاري في إستراتيجية الاستثمار لـ "العرب" إلى أنه على الرغم من أن الزراعة تمثل أحد أهم القطاعات الإستراتيجية، إلا أنها لا تحصل على نفس الدعم أو قيمة القروض الممنوحة للقطاع السياحي على سبيل المثال. ويعتبر هذا القطاع غير ممول، لافتا

تجربة التعاضد في ستينات القرن الماضي، حيث بقيت الآلاف من الهكتارات في مهج بسبب سوء التصرف الحكومي. ويشير رئيس لجنة الفلاحة والتجارة بالبرلمان إلى مرحلة جديدة تراهن عليها الحكومة من خلال إصدارها قانونا يتعلق بتنظيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وحسب رحومة، من شأن هذا القانون أن يوفر موارد مالية هامة خاصة لصغار الفلاحين وتوفير الدعم لهم.

وحذر من أن تهيمش القطاع قاد إلى تراجع في مردودية إنتاج الحبوب، رغم الأراضي الزراعية الشاسعة، ويعتقد أن الحل في تحسين الإنتاج وحسن استغلال المساحات الكبرى. وتخصص تونس معظم أراضيها الخصبة لزراعة القمح وتستورد في الأساس القمح اللين والشعير، وتهدف للوصول بالإنتاج المحلي من الحبوب إلى 2.7 مليون طن سنويا، وتظهر الأرقام أن الزراعة تمثل نحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى عكس التحذيرات من مشارف أزمة غذاء تعيشها تونس جراء تداعيات الوباء، وهي أزمة تهدد غالبية دول العالم، أشاد رحومة بالدور الإيجابي لقطاع الزراعة. ويقول إن "كورونا وضعنا أمام واقع حقيقي يؤكد أنها

منها القطاع الزراعي، زادت من مشاكله زيادة حجم استهلاك الحبوب ومشتقاته في فترة الحجر الصحي أثناء الإغلاق الاقتصادي بسبب كورونا والاضطرار إلى توقيف الأنشطة الاقتصادية بسبب الإلتزام بإجراءات التوقي من فايروس كورونا.

لكن، حسب الخبراء والمتابعين، العجز في توفير حاجيات البلد من الحبوب لا يبدو ظرفيا، وحتى في حال نجاح موسم الحصاد وتحقيقه محصولا واعداء كالسنة الماضية، تبدو البلاد بعيدة كل البعد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعزا معز بالحاج رحومة رئيس لجنة الفلاحة والتجارة بالبرلمان التونسي في حديثه لـ "العرب" "عجز تونس عن تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى تهيمش الدولة منذ الاستقلال الفلاحي".

ورأى رحومة أن "كل الحكومات التي مرت بعد الاستقلال لم تكن ضمن أولوياتها الفلاحة كخيار إستراتيجي تبني عليه اقتصاديات البلد، في حين وكان هناك تركيز أيضا على الصناعات الفقيرة مثل النسيج والخياطة التي تستقطب عددا هاما من اليد العاملة، بينما وقع إهمال الفلاحة".

وبرأيه، بقي قطاع الزراعة مهمشا على الرغم من التجارب لتطويره مثل

فرضت قضية الأمن الغذائي في تونس نفسها بقوة خلال هذه الفترة بالنظر إلى استمرار أزمة وباء كورونا والتخبط السياسي الذي يكبل تنفيذ إستراتيجيات الإنتاج الزراعي وسبيل مواجهة التداعيات الكارثية لموجة الجفاف التي تضرب المنطقة. وهذه الأزمة المتوقعة في غضون سنين، والتي يتخوف منها المواطنون أكثر من دوائر صنع القرار، ترتبط بأزمات أخرى، أهمها سوء إدارة الأزمة الاقتصادية التي وصلت لمستويات مدمرة وتعطل الكثير من القطاعات الحيوية.

التراجع مقارنة بالموسم الماضي. وعلى غرار العوامل المناخية، لفت الفرجاوي إلى أن كميات استهلاك الحبوب المرتفعة تجبر الحكومة على خيار التوريد، كما سلط الضوء على صعوبات طالت القطاع خلال أزمة كورونا حيث توقف الإنتاج ومكث المزارعون في منازلهم، ولم تكن عملية مداواة المحصول سهلة. وأشار إلى أن هناك مساع حثيثة عبر اعتماد إستراتيجية متوسطة المدى لزيادة الإنتاج "مع ذلك تبقى تونس عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب"، لكن لا يعني هذا العجز أن البلاد على مشارف أزمة غذائية، حيث فند الفرجاوي ما راجع عن دخول البلاد أزمة غذاء جراء الوباء ونقص في مادة الحبوب.

تحذيرات مقلقة

يخسر خبراء من أن تراجع إنتاج الحبوب يعمق من تبعية تونس في هذا القطاع، ويهدد عليها فرص تحقيق اكتفاء ذاتي على الأقل في هذه المادة. وبحسب أرقام رسمية، تقدر نسبة التغطية إلى التوريد بالنسبة إلى الحبوب بنحو 61 في المئة، ويقدر المسؤولون أن المخزون الإستراتيجي للحبوب يكفي ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر.

ويقدر الطلب المحلي من الحبوب بنحو 3 ملايين طن في السنة، وهو ما يدفع السلطات إلى اللجوء لاستيراد الفارق على مستوى الإنتاج. وقد سبق أن أفاد تقرير عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) بأن واردات تونس من الحبوب للموسم المقبل ستزداد بنسبة 20 في المئة مقارنة مع الموسم السابق، لتصل إلى حوالي 3.8 مليون طن.

وفي يونيو الماضي، ذكر متعاملون أوروبيون في تصريحات لوكالة تيرتيز أن ديوان الحبوب التونسي اشترى ما يقدر 159 ألف طن من قمح الحنجلين اللين 50 ألف طن من علف الشعير في مناقصة عالمية.

وبالنسبة للقمح، طلبت تونس خمس شحنات حجم الواحدة 25 ألف طن وثلاث شحنات حجم الواحدة 17 ألف طن للشحن في الفترة بين 25 يوليو و25 سبتمبر. أما بالنسبة للشعير فقد طلب الديوان شحنتين قدر الواحدة 25 ألف طن للشحن بين 25 أغسطس و25 سبتمبر، اعتمادا على المنشأ المختار. ويشير ارتفاع نسق التوريد خلال الأونة الأخيرة إلى ضغوط هيكلية يعاني

أمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - أعاد وباء كورونا على غرار الأزمة الاقتصادية الحادة، اختبار حدود الأمن الغذائي في تونس، وسط حزمة من التساؤلات بشأن قدرة السلطات على توفير المواد الغذائية الضرورية في ظل ارتفاع منسوب توريدها وخاصة الحبوب، وهو ما يعني اختبار مدى نجاعة سياستها في هذا المجال خلال الأزمة الصحية الحالية أو أي أزمة أخرى محتلمة.

وتكشف تقديرات حكومية عن تراجع متوقع لمخزون الحبوب في تونس للسنة الحالية، وهو ما من شأنه، وفق محللين، أن يضاعف حاجة البلاد إلى مزيد استيراد مادة القمح اللين لسد الحاجيات الغذائية من الخبز تحديدًا.

وتوقعت وزارة الفلاحة تراجع محصول الحبوب في حدود 15.7 مليون قنطار (1.5 مليون طن) خلال الموسم الحالي مقابل محصول قياسي بلغ 24 مليون قنطار (2.4 مليون طن) خلال الموسم الماضي.

معز بالحاج رحومة
الأقاليم من الهكتارات
في مهج الريح بسبب
سوء التصرف الحكومي

صادق جبنون
إنتاج الحبوب في تونس
عملية غير مربحة
لمعظم المزارعين

وأرجع المسؤولون تراجع إنتاج الحبوب لهذا الموسم أساسا إلى "العوامل المناخية، التي اتسمت بنحسب الأمطار لحوالي شهرين ونصف الشهر (يناير وفبراير) ومنصف مارس 2020) ما أثر على الحالة العامة في أغلب مناطق الإنتاج". وأشاروا إلى تضرر بعض مناطق الإنتاج المعروفة بالزراعات الكبرى على غرار مدن مثل الكاف وسليانة وزغوان بسبب الجفاف. وأقر منذر الفرجاوي منسق الغرفة الوطنية لمجمعي الحبوب في تصريحات لـ "العرب" أن موسم الحبوب للعام الجاري كان متواضعا ودون المتوسط، مشيرا إلى دور العوامل المناخية في هذا

اللبنانيون يتساءلون: أين عياش وهل سيسلمه حزب الله؟

الله، أن "المحكمة الدولية لم تُنحَ حزب الله، في حكمها". وتابع قصير "المحكمة ليس لديها أي دليل على أي دور لحزب الله في عملية الاغتيال".

ولدى سؤاله إن كان "حزب الله" سيتصل من عياش وهو قيادي في الحزب، أجاب "لا أظن، فالحزب يعتبر أنه غير معني بالمحكمة بشكل عام، وهو لا يقف بها".

واستيق حسن نصرالله، الجمعة، صدور قرار المحكمة الدولية بالقول إنه سيتعامل مع القرار "وكأنه لم يصد".

ومن بين تفسيرات الفريقين لقرار المحكمة، رأى وزير العدل اللبناني، السابق شارل رزق، أن "هذا الحكم لا يُعد انتصارا لأي فريق سياسي على الآخر، باعتبار أن هذا القرار قانوني قضائي، والمحكمة الدولية تحاكم الأشخاص ولا تحاكم دولا ولا مؤسسات ولا منظمات".

وختم بقوله "احترم القرارات القضائية، ومن يشعر أنه متضرر من القرار باستناعتة أن يستأنف الحكم". ومع تسك الحريري بالقصاص وعدم اعتراف "حزب الله" بالمحكمة، تبدو ملفات لبنانية عديدة، ذات أبعاد إقليمية ودولية، مرهونة بتنفيذ العقوبة التي ستتخذها المحكمة.

الأمين، فإن أي قارئ لهذا الحكم يدرك جيدا أنه إرادة للحزب، ليس بالمعنى القانوني، لأن طبيعة هذه المحكمة أنها تحاكم أفرادا، لكن مجرد أن تدين مسؤولا في الحزب، فهذا يحذ ذاتها إدانة، وبرأيه فإن هذه الجريمة لا يمكن أن تُنفذ من جانب شخص واحد، هناك فريق عمل كامل خطط لها، وبالتالي لأن الفرد الذي ثبت عليه الحكم ينتهي إلى حزب الله، فهناك إدانة معنوية للحزب.

مصطفى علوش
حزب الله وحده من
يعلم أين هو عياش
وماذا يعمل

واستغرقت عملية التحقيق والمحاكمة الغيابية لأعضاء حزب الله الأربعة 15 عاما وبلغت تكلفتها نحو مليار دولار. وقد تكون المحكمة المختلطة المستندة للقانون الجنائي اللبناني ولتزيغ من القضاة الدوليين واللبنانيين نموذجا إذا قررت بيروت تشكيل محكمة مماثلة لحكومة المسؤولين عن انفجار هذا الشهر. وعلى الجهة المقابلة، رأى قاسم قصير، محلل سياسي مقرب من حزب

مصادقتها. وقد تؤدي نتيجة الحكم في لاهي إلى تعقيد الوضع المضطرب بالفعل بعد انفجار الرابع من أغسطس الجاري واستقالة الحكومة المدعومة من حزب الله وحلفائه.

وبشأن موقف السلطات اللبنانية من قرار المحكمة الدولية، يرى بشارة خيرالله، المحلل السياسي، إن "قرار المحكمة تقني، حيث وجهت المحكمة اتهامها إلى المجرم، وحذرت الجهة المنتمى إليها، لكنها لم تستطع الحصول على أي دليل على أن حزب الله طلب من عياش تنفيذ الجريمة".

وأردف "على حزب الله تسليم المجرم.. وعلى السلطة السياسية والتنفيذية في لبنان تنفيذ قرار المحكمة وملاحقة عياش والمطالبة بتسليمه". وتنفى جماعة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران أي ضلوع لها في تفجير 14 فبراير 2005. واستبعد الكاتب والمحلل السياسي أسعد بشارة أن يسلم "حزب الله" عياش، قائلا "بالتأكيد لا، ولكن هذا الأمر يرتب مسؤولية على الدولة، وإن لم تسلّم الدولة المجرم تصعب خارج الشرعية الدولية".

من جهته اعتبر علي الأمين، محلل سياسي معارض لحزب الله، أنه "بناء على ما قدمته المحكمة، فإن حزب الله مدان في جريمة اغتيال الحريري". وحسب

يعلم ماذا يعمل وأين هو، وإذا أراد الحزب أن يثبت حسن نيته فعليه أن يسلم عياش.. لكن، بالتأكيد حزب الله لن يسلمه".

وحذرت المحكمة 21 سبتمبر المقبل موعدا لإصدار العقوبة بحق عياش. ولا يعني النطق بالحكم أو العقوبة انتهاء عمل المحكمة، لكونها فتحت قضية أخرى العام الماضي موجهة تهمتي "الإرهاب والقتل" لعياش في ثلاث هجمات أخرى استهدفت سياسيين بين العامين 2004 و2005.

وردا على سؤال بشأن خطوات "تيار المستقبل" إذا لم يسلم "حزب الله" عياش، أجاب علوش بأن "المحكمة هي التي تقر كيف ستتابع القضية، أما سياسيا فسعد الحريري أكد أن أيام التضحيات (من جانبه) قد ولت".

وعقب قرار المحكمة، قال الحريري إن "التضحية يجب أن تكون اليوم من حزب الله، فقد أصبح واضحا أن شبكة القنلة خرجوا من صفوفه"، مشددا على أنه لن يستكين حتى تسليم الجاني للعدالة وتنفيذ القصاص.

وأشار تشكيل المحكمة الدولية منذ البداية دجلا وانقسامها في لبنان بين مؤيدين لها من حلفاء الحريري وآخرين من حلفاء حزب الله شكوكا في

(حسن مرعي، حسين عنيسي، وأسد صبرا)، وهم أيضا أعضاء بحزب الله، لعدم وجود أدلة كافية، كما قررت عدم وجود أدلة على ضلوع كل من قيادة الجماعة ولا النظام السوري في اغتيال الحريري.

وكان في القضية متهم خامس، يدعى مصطفى بدر الدين، لكن ثبت للمحكمة أنه قتل في سوريا، حيث يقاتل حزب الله إلى جانب قوات النظام السوري، في أعقاب اندلاع انتفاضة شعبية عام 2011، وهو ما يثير انتقادات للجماعة في لبنان.

واعتبر مصطفى علوش، وهو قيادي في "تيار المستقبل"، بزعامة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري (نجل رفيق الحريري)، أن "قرار المحكمة هو إدانة لحزب الله، إلا إذا سلم المذنب (عياش)".

وأضاف علوش في تصريحات صحافية "أصلا حزب الله لم يعترف بالمحكمة.. تبرة المحكمة للمتهمين (الثلاثة الآخرين) لعدم الحصول على الدليل القاطع تؤكد أن المحكمة ذات مصداقية عالية". واستطرد "المذنب والمدان سليم عياش هو من كوار حزب الله، والحزب وحده

البحر الحقيقي
THE TRUTH

بيروت - منذ صدور قرارات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، الثلاثاء، تتصاعد تساؤلات بين اللبنانيين حول مكان تواجد سليم عياش (56 عاما)، وإن كانت جماعة حزب الله ستسلمه أم لا.

غيايبا، أدانت المحكمة، ومقرها مدينة لاهي بأهولندا، عياش، عضو حزب الله، باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، عبر تفجير استهدف موكبه في العاصمة بيروت، ما أودى أيضا بحياة 21 شخصا آخرين، في 14 فبراير 2005. ومقابل إدانة عياش، برأت المحكمة المتهمين الثلاثة الآخرين